الجمهورية التونسية **باردو في 29 فيفري 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد6** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها بالدستور.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة والسيد الحبيب خذر المقرر العام للدستور.

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها السادسة يوم الاربعاء 29فيفري 2012 على الساعة 09 و50 د بحضور كامل أعضائها، وذكّر السيد رئيس اللجنة في مفتتحها بمجمل تدخلات السادة الأعضاء في الجلسة الفارطة والمتعلقة بمقترح بعث مجلس إسلامي أعلى واعتبر السيد جمال الطوير الشأن الإسلامي معطى طبيعيا في المجتمع التونسي وجب أخذه بعين الاعتبار وأنه لا بد ن ضمان استقلالية وحياد المجلس الإسلامي الأعلى حتى يلعب دوره على أحسن وجه وأكد أن علاقة هذا المجلس بمؤسسة الفتوى وبوزارة الشؤون الدينية لا تكتسي أيّ غموض.

وعقّب السيد نعمان الفهري مذكرا بأن إقرار مثل هذا المجلس يخلّ بمبدأ المساواة باعتبار وجود ديانات أخرى بتونس.

وأحيلت الكلمة إلى السيد الحبيب خذر المقرر العام للدستور الذي بيّن أن المجلس الإسلامي الأعلى هو هيئة موجودة حاليا والمقترح هو الارتقاء بها لتصبح هيئة دستورية وقال أنه بخصوص إمكانية تداخل صلاحياتها مع المؤسسات الأخرى يتمثّل الحلّ في تدقيق هذه الصلاحيات لتجنب هذا التداخل واقترح إدراج مجلس أعلى للإفتاء كهيئة دستورية ثانية تتكوّن من أهل الاختصاص في مجال الفقه وذلك لتوحيد الفتاوي وللرد على الأسئلة الدينية والفقهية للمواطنين في حين يختص المجلس الإسلامي الأعلى في التفكير والحوار ونشر الإسلام الوسطي

المتسامح وقد تكون تركيبته محل نقاش سواء بالتعيين أو بالانتخاب أو بالمزج بينهما .
واعتبر أن الغالبية الساحقة من التونسيين هم مسلمون بالتالي يمكن دسترة هذه الهيئة مع إحداث هيئات أخرى لبقية الديانات تكون في شكل قوانين إذ لا يمكن المساواة بين الإسلام والوضعيات المختلفة وهذا لا ينفي وجودها.
وعن تساؤل السيدة نادية شعبان حول عدد الفتاوى السنوي بتونس أجاب السيد الحبيب خذر بأنه عدد ضخم جدا يستوجب هيئة خاصة به لمتابعته والردّ عن أسئلة المواطنين.
وعقب السيد عبد العزيز شعبان مشيرا إلى أهمية تنظيم الشأن الديني عبر هيئة دستورية تتدخل في مواضيع مختلفة مثل صناديق الزكاة والوقف و أن ذلك لا يمس بمدنية الدولة ولا يحدث تداخلا بين الهياكل الدينية.
وذكّر السيد سليمان هلال أنّ النظام السابق في تونس قزّم الشأن الديني وجفّف منابعه وأن دورنا هو التأسيس لشكل حياة جديد تتشابك فيه معطيات الدين بالحياة وتبرز فيه الخصوصية التونسية النابعة من مدنية الدولة وقدسية الدين واعتبر أنه من الأفضل إيجاد مؤسسة واحدة تستوعب الإفتاء الذي يكون فرعا صلبها وتقوم على ترشيد الوعي الديني.
وشاطره الرأي السيد محمد كريم كريفة مذكرا بإمكانية التداخل بين المؤسسات التي تعنى بالشأن الديني مؤكدا على بعث هيئة واحدة تفاديا لتعارض الآراء بين الهيئتين معتبرا أن حالة ركود الفكر الديني تعود لتخاذل فقهاء الإسلام في تونس نتيجة لتهميشهم وأن بعث مجلس أعلى للإفتاء يكون كافيا توحيدا للآراء مع ضرورة التروّي في مسألة دستوريته من عدمها.
وأعاد السيد نعمان الفهري التذكير بتعريف الهيئات الدستورية وأشار إلى أن الهيئة يجب أن تحمي مبدءا دستوريا فلو اعتبرنا أن الإسلام هو مصدر التشريع بالتالي يلزمنا هيئة دستورية ولو لم نعتبره كذلك فهذه الهيئة ستعامل مثل بقية الهيئات بالتالي من الافضل المرور للنظر في بقية الهيئات وانتظار ما سيؤول إليه الأمر وعندها سنقرّر.

واعتبر السيد ربيع العابدي أن هذا الهيكل يجب أن يلغي وجوبا وزارة الشؤون الدينية لينظم كامل الشؤون الاسلامية بمفرده،بينما عارضت السيدة نادية شعبان هذا الموقف مؤكدة على ضرورة تواصل عمل وزارة الشؤون الدينية على غرار وزارة العدل التي يجب أن تبقى رغم بعث مجلس أعلى للقضاء بالدستور، لتهتم الوزارة بالتعليم الديني وبالمساجد، وأكدت على أن بعث هيئتين في الشأن الديني قد يؤدي إلى خلط في الوظائف وأكدت أن مسألة حياد الجوامع تبقى أساسية .

وأكد السادة وسام ياسين والبشير شمام والناصر البراهمي على ضرورة وجود هيئة دستورية واحدة تعنى بالشأن الديني تكون بها دائرة خاصة بالفتاوى واعتبرالسيّد البشير شمام أن دور هذه الهيئة يدخل في إبداء الرأي في مناهج التعليم وحتّى في المعمار حفاظا على حقوق الجار مستنتجا أن الشأن الديني سيعبّر عن نفسه بشتى الطرق وأنه من الأفضل تأطير ذلك التعبير صلب هيئة موحدة جامعة.

ودعّم السيد المهدي بن غربية الموقف الرافض لدسترة المجلس الإسلامي الأعلى معتبرا أن الدولة لا يمكن أن يكون لها رؤية رسميّة للدين الذي يحتوي على حساسيات ومذاهب مختلفة، فإذا ما أردنا بعث هيئة مستقلة عن السلطة للإشراف على المساجد التي يجب أن تكون محايدة فمن الأفضل أن لا تكون دستورية ، كما أكد أنه لا ضرّ من إيجاد مجلس أعلى للإفتاء وفضّل إيجاد هيئتين للفتوى دون أن يكون المجلس دستوريّا.

وعقّب السيد الحبيب خذر على مختلف التدخلات مدافعا عن مقترحه ببعث هيئة عليا للافتاء لأن الافتاء شأن هام ويجب أن يقوم به أهل الاختصاص ويجب أن يكون مؤسسيا لا فرديّا تجنّبا لكثرة وتناقض الآراء نافيا التداخل في الاختصاصات بين هاتين الهيئتين وبيّن أن وزارة الشؤون الدينية يجب أن تبقى لأن دورها إداري بالاساس واعتبر أن هنالك توافقا بين الكتل البرلمانية على الهوية العربية الاسلامية ممّا يجعل منها مبدء دستوريّا يجب التأكيد عليه صلب هيئة دستورية.

وتواصل إثر ذلك نقاش ثريّ ومعمّق حول وضعيّة الأقليات الدينيّة وحقهم على غرار الاغلبية المسلمة في مجالس عليا ذات طابع دستوري إذا ما أسّسنا لمجلس إسلامي أعلى وانقسمت المواقف بين مؤيد لهذا المبدأ وهم السادة نعمان الفهري والمهدي بن غربية وعبد المنعم كرير والسيدة نادية شعبان مرتكزين في ذلك على مبدأي المساواة بين المواطنين وحرية المعتقد وبين رافض لهذا الربط وهم السادة عبد العزيز شعبان والناصر البراهمي والسيد رئيس اللجنة والسيدة دليلة بوعين على أساس أن الأغلبية الساحقة من التونسيين هم مسلمون بذلك لا مجال للمقارنة بين الجماعات الدينية وأن حق الأقليات محفوظ فبإمكانهم التنظم كما يشاؤون مؤكدين على أهميّة المجلس الإسلامي الأعلى في نشر الفكر المعتدل وفي حماية الدين الاسلامي من الانتهاكات.

واقترح السيد البشير شمام تجاوزا لهذا الاشكال أن تعتني هذه الهيئة الدستورية بجميع الديانات ليصبح إسمها المجلس الأعلى للشؤون الدينيّة.

ملاحظة:
دار نقاش حول إمكانية حضور أشخاص ممثلين عن المجتمع المدني وملاحظين لأعمال اللجنة وتنظيم هذا الحضور.

***الهيئة المستقلة لمراقبة السياسات العمومية:**
بسط السيد جمال الطوير الغايات التي دفعته لاقتراح هذه اللجنة والمتمثلة بالاساس في إيجاد هيكل يراقب السياسات العمومية للحكومات في مختلف المجالات وذلك للتثبت من مدى التزامها بالبرامج التي رسمتها ووقع انتخابها لأجل تنفيذها،مميّزا بين برامج الدولة التي تتسم بالاستمرارية وهي التي يجب المحافظة عليها عبر هيئة دستورية والدوام على غرار السياسة التربوية وبين برامج الحكومة التي تتغيّر حسب الوضع السياسي وحسب توجهاتها الايديولوجية .
وفتح إثر ذلك باب النقاش الذي تدخل فيه كل من السيدات والسادة حبيبة التريكي وربيع العابدي وسليمان هلال والمهدي بن غربية ونادية شعبان وعبد العزيز شعبان وعبد الباسط بن الشيخ ونعمان الفهري ومحمد الحبيب هرقام والناصر البراهمي ودليلة بو عين وآسية النفاتي مجمعين على أن هذا الدور الرقابي قد تلعبه السلطة التشريعيّة في إطار نظام سياسي متوازن أو قد تلعبه هيئات دستورية أخرى مثل دائرة المحاسبات أو الهيئة الدستورية الخاصة بالشفافية أو حتى المجلس الاقتصادي والاجتماعي واعتبر السيد محمد الحبيب الهرقام أن السياسات الثابتة لا توجد إلا في الدول ذات الايديولوجيا مثل الدول الشيوعية سابقا وهو ليس حالنا في تونس وتساءلت السيدة بوعين حول الطرف الذي يحدد السياسات الثابتة والأخرى المتحرّكة وهو ما يصعّب تبنّي فكرة هذه الهيئة .
ورأى السيد عبد الباسط بن الشيخ أن هذه الهيئة يمكن أن تجمع عديد الهيئات الأخرى مثل المجلس الأعلى للتربية والمجلس الأعلى للثقافة وغيرها من الهيئات باعتبار مجال السياسات العمومية هو مجال شاسع وأكد السيد المهدي بن غربية على ضرورة التوجه نحو التخصص في الرقابة أفضل من إنشاء هيئة ذات اختصاصات كبيرة وساند السيد الناصر البراهمي مقترح السيد جمال الطوير مؤكدا أن عنصر الاستمرارية في السياسات ضروري لنجاح الخيارات الاستراتيجية للبلاد ودعت السيدة نادية شعبان لمزيد التفكير في هذه الهيئة لإيجاد

صيغة أنسب لها مذكّرة أن السياسات العمومية قد تفرضها علينا أمور خارجية كالالتزامات والمعايير الدولية على غرار منظومة -أمد-.
وتواصل إثر ذلك النقاش حول منهجية عمل اللجنة وحول إمكانية استدعاء الخبراء لتبيان مفهوم الهيئات الدستورية، واتفق الجميع على مواصلة التطرق لبقية الهيئات المدرجة بالقائمة .
رفعت الجلسة على الساعة 14و35

رئيس اللجنة **المقرر**